

واما العود الاخر فهو من الجهل وقد خرج ولذا قال والتقليد ان نتبع قول غيرك  
والمراد بان يتبعه اعتقاد حقيقته مضمونه سواء كان في الواقع حقا او لا وانما هو هذا  
ايضا ما قيل ان احد التقليد يتجمل العمل الصواب لانه مطابق لاعتقادك وتوجه  
الدفع انه لا يلزم من نسمة هذا العود المحترز عنه تقليدا ان يكون هذا التقليد ما ذكر  
**قوله** او اعتقاده الا في ان يقول بدها او فعليه ان الاعتقاد حتى لا يطعن  
عليه ويشمل تعريفه التقليد في الاصول والفروع **قوله** دون ان تعرفه ليه  
ليس من التعريف والاعتقاد ان لا يسمى تقليدا الا اذا كان موافقا للواقع اذ الدليل لا يكون  
الا فيما يقع الواقع وانما ذكره بخصوص الغتام وتوسطه لما بعد الذي دفع به ما قال  
ان هذا الحق لا يتيسر غالبا الا باخذ من افواه الاشياخ وهذا تقليد والتقليد فيه  
مذموم فكيف يتيسر المعرفة وما حصله ان المذموم اذ لم تعرف الدليل بان لم يذكر  
لك الدليل اصلا او ذكره وفككت فيه اما اعرفت الدليل فانك تعرفه **قوله** وانما  
تقول ان يعرفه انما كانا بوجه ان التقليد هو ان يشرع في فعله وقد اختلف في  
وصاه **قوله** ان التقليد يتبع عن المعرفه بل على عصبان وفعل معه وفيل ان كانت  
اهلا للنظر وتقبل لا يتبع وهو لا يتبع **قوله** فاحترق يقول ان يعرف عن جميع  
ما تقدم ايمى التقليد وما قبله فليكون التقليد غير كاف في تحصيل ما يجب وعدم  
المخاطبة صادق فكيف كما هو قولك وبمصيانه واما القول بالكفاية وانه عن عاص  
فهو صحت كما اشار اليه بقوله ان يعرف **قوله** دون عصبان هو محط الفاشية  
وهذا ميمى على ان النظر الموصول للمعتمد **قوله** او يعنى ان ظم سواك  
فيه اهلية النظر ام لا ويرد بان فيه تكليف بالاطلاق ووصاه ان المراد بالتقليد  
وهو تقليد على عنده اذ في تقليد وهذا القول ميمى على ان النظر واجب غير شرط **قوله**  
وبصفتهم في العصبان بان يكون فيه اهلية النظر يرد عليه ان المراد النظر الجي وهو  
سهل على كل ما قال ومن لم يدره فلا عقل عنه **قوله** والقول بانها كما هو قولك  
الاقوال وهذا هو الذي ارتضاه المص في الحكم وهو ميمى على ان النظر شرط في صحة  
الايان **قوله** هو المحذور بان يحجز عن اعتقادك فهو جلي ايضا **قوله** عن فتقرون  
اي عن كنهية من كنهية على طرفا اهل الميزان **قوله** عن كنهية دلالتها على ان  
ان هذا عباره عن الشهرة عن التعريف وليس كذلك والا ظهر حد قوله كنهية  
لان الكنهية هي الصفة التي هي لتقوا صفة الدلالة من الحق وجعلها بمعنى كنهية  
نوجب الركاكة في قوله حال هي من جهة فعل الاضاقة لبيان ان كنهية هي الدلالة  
وقوله على اي الكنهية التي هي الدلالة حاصله هي جهة اي طريق هي المحرور

اصول

اي حدوث المحسوسات ولوقال ومعنى عن جهة دلالتها هل هي حدوثها ان كان او في  
**قوله** من جهة حدوثها اي خبره انه اختلف في دلالة العالم على وجود الصانع  
على اربعة احوال فقيل من جهة حدوثه اي وجوده بعد العدم ونظم الدليل عليه  
ان يقال العالم حادث وكل حادث له صانع فلو العالم له صانع فلهذا جهة امانة اي  
استوا وجوده وعدمه ونظم الدليل عليه ان يقال العالم ممكن وكل ممكن له صانع وقيل  
من جهتهما معا وقيل من جهة الايمان بشرط حدوثه ونظم الدليل عليه ان يقال  
العالم ممكن وحادث وكل ممكن وحادث له صانع الا ان الفرق بينهما ملاحظة الحوادث  
هل هو شرط من الحد الوسط او شرط فقوله ومحمد ذلك اشار الى الرابع والاظهر  
من الاقوال اولها وان كانت كلها طرق موصلة لمطلوب لان الكلام في الاستدلال  
بالا شرعي وجوده موثوق فان بد من برورة بعد العدم وهو الذي منى عليه المص فيما  
بقي بقوله اما دليل وجوده تعالى فحدث العالم **قوله** من الشهرة او جميع  
شبهته وهو ما يتطهر منه ظرد بلبا وليس بدليل والمراد بها هنا الاعتراضات  
بدليل قوله التي اوردتها اطلق عليها اسم الشهرة لان الاعتراض يتسبب بمقتضاها  
ويطهرها دليلا على ما دعاه تامل **قوله** الملحمة جمع متحد من الاتحاد وهو الراجح  
والصلال عن الحق **قوله** التي اوردتها اي على هذا الدليل وذلك لان اهل الحق  
استدلوا على حدوث العالم بتغير الصفات المتفتحة بحدوثها فقالوا لو انزل من  
صفاته حادثا حادثا لان ذلك انما يلزم لو كانتا حوادث التي لا يثبت الا بحدوثها  
مبدأ وكفى نقول لا مبدأ لها بل ما من حادث لم لا وفيلها ذلك الى اول واحاب  
اهل الحق عن ذلك ما جوبه منها لزوم التناقض في قولهم هو حادث الاول فما عدم  
الحدوث **قوله** بالرفعة ان اراد بها التنزه عن كل نقص كان قوله وتتنزه لنفسه  
له ويكبر مرجع كل للصفات السلبية فتقرون اراد بها العظمة اي الصفات  
الارادة على العظمة من القدسية والارادة وغير ذلك كان قوله وتتنزه معا يرا ويكون  
هر جمع للصفات الكمالية والسلبية معا **قوله** بصفتها لاجل ان اراد بها  
صفات السلوية كما شرها به بعضهم كان قوله عن مراد فاجل على المعنى الاول  
وان اراد بها ما هو اهم من صفات السلوية والثبوت كان مراد فانه على المعنى الثاني  
**قوله** او على اي فهم وعليه فهو ما يرسل **قوله** فهو يبي اي فقط فان بنا تجب  
ان الرسول يبي ايضا **قوله** فما يجب الفواقفة في جواب شرط مقدر اي ان اريد  
مع فما يجب في ايجاج وتسمى والذميمة لا تقا افضت اي دللتها المراد  
المقدر فان قلت ثم قوله المم او لا وجب على كل مكلف ان يبر فما يجب ان